

دور إدارة المعرفة في الاقتصاد المعرفي

إن مدخل اقتصاد المعرفة يتم إعداده لتحليل إدارة المعرفة، وهو مدخل الاقتصاديين ورؤيتهم بما له علاقة بالتشفير الأنظمة والنماذج التي تطبق وتقوم بتحقيق الفاعلية، وحتى البقاء في اقتصاد المعرفة، وقد قامت المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي) بالاتجاه إلى تقييم التأثيرات التي تقوم إدارة المعرفة بفرضها والمنظمات المعرفية على الاقتصاد العالمي. وأكد علماء إدارة المعرفة والاقتصاد على أن المنظمات التي تهدف لتلائم مع متطلبات اقتصاد المعرفة يجب أن يحتوي برنامج إدارة المعرفة على عدد من الأمور المهمة، أبرزها ما يلي:

- 1- ضمان الانسيابية الدائمة للعمليات الجوهرية للمنظمة.
- 2- دعم الإبداع الجذري والتدريجي في المنتجات والخدمات، وصيغ ابتكارها وتحويل القيمة لها.
- 3- التطوير والتعميق لكفاءة وقابلية منظمة الأعمال الجوهرية غير القابلة للتقليد.

وتؤدي الموجودات المعرفية المتواجدة في العقل البشري دور أساسي في الاقتصاد المعرفي اليوم، وهذه المعرفة تتطلب فعل الإدارة التي تجعل هذه المعرفة جيدة وذات فائدة وجاهزة للتطبيق. فإن هذه المنظمات المعرفية تعكس عدد من الأبعاد

- منها كفاءتها في كيفية إظهار اللاملموسية القياسية لخدماتها ومنتجاتها، بمعنى أن منتجاتها وخدماتها مع أنها غير ملموسة مادياً إلا إنها محسوسة، ومن الممكن قياسها إلى الدرجة التي يمكن المتاجرة بها،
- أو أنها معتمدة على أسواق العمل المهيكلة على مجال كبير والتي تحتوي على أطر تعليمية وأطر تدريبية لإكساب الداخلين الجدد المهارات الضرورية، فضلاً عن إمكانيتها على التمدد والتوسع والانفتاح عالمياً.

-

التحديات التي تواجهها إدارة المعرفة:

- 1- تحديات تتعلق بطبيعة المعرفة ذاتها وسرعة تقادمها قبل توظيفها، أو بعدم صلاحيتها للتعميم على جميع المنظمات العاملة وفي بيئات مختلفة.
- 2- تحديات تتعلق بالبشر وطبائعهم وخلفياتهم ونزوع البعض منهم إلى الأنانية والذاتية باحتكار المعرفة أو إساءة استغلالها أو بوقوعهم في مصيدة النجاح.
- 3- تحديات مجتمعية تتمثل في العادات والتقاليد التي ترسخ أحياناً الخجل من التساؤل عما يجهله الفرد، أو التواضع في إبداء ما يعرفه للآخرين، أو الحذر من الانفتاح على ما يستجد من المعارف والأفكار وربطها بالخصوصية أحياناً.
- 4- الأمية الحضارية والتقنية الناجمة عن قصور البيئة التحتية للاتصالات و الشبكات أو الجهل بالتعامل مع الحواسيب والبرمجيات و توظيفها في إدارة المؤسسات وتقديم الخدمات.
- 5- هناك تردد في مشاركة المعرفة واستخدامها بسبب شعور الأفراد بأن سيطرتهم الجيدة على المعرفة يعطيهم السلطة إذا كانوا الطرف الوحيد في المنظمة الذي يعرف كيفية القيام بالعمل وقلّة احتمال الاستغناء عنهم.
- 6- أن عدم نضوج التقنية يمكن أن يكون مشكلة حيث أن هناك مشاكل مع الدمج والتكامل مع نظم المعلومات الإدارية الأخرى و خاصة تلك النظم القديمة الموروثة.
- 7- قد تكون تكاليف نظام إدارة المعرفة مرتفعة.
- 8- سيطرة الثقافة التي تكبح التشارك في المعرفة.
- 9- الافتقار إلى القيادة العليا الداعمة لإدارة المعرفة.
- 10- الافتقار إلى الإدراك الكافي لمفهوم إدارة المعرفة ومحتواها.
- 11- الافتقار إلى وجود تكامل بين نشاطات المنظمة المتعلقة بإدارة المعرفة وبين تعزيز التعلم التنظيمي.
- 12- الافتقار إلى التدريب المتعلق بإدارة المعرفة

قياس الاقتصاد القائم على المعرفة

توجد عدد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس الاقتصاد المبني على المعرفة ومن هذه المؤشرات:

1: مؤشر الاستثمار في الاقتصاد القائم على المعرفة: يعال المؤشر المركب الخام بالاستثمار في الاقتصاد القائم على المعرفة توليد ونشر المعرفة الجديدة، وهما بعدان حاسمان في الاستثمار، ويحسب المؤشر استناداً إلى مجموعة من المؤشرات الفرعية المتصلة بجهود البحث والتطوير، مثل الاستثمار في الرأس مال البشري وجودة التعليم وشراء تكنولوجيات جديدة وتحديث الخدمات العامة.

2- الأداء في الاقتصاد القائم على المعرفة: الاستثمار هو جانب واحد من مكونات القضية، وينبغي أن يعطي مخرجات ناجحة ورابحة تماماً، وبينما يجمع المؤشر المركب الخام بالاستثمار مؤشرات الفرعية تحت توليد المعرفة ونشرها، ويحدد المؤشر الثاني أهم أربعة عناصر مكونة للأداء توخياً للانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة وهذه العناصر هي الإنتاجية الأداء العلمي والتكنولوجي استخدام البنية الأساسية للمعلومات وفعالية النظام التعليمي.

وكان الاتحاد الأوروبي متأخراً عن الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الأداء في عام 1999، غير أن ارتفاع معدل نمو الأداء الذي شهده يدل على ازدياد الجهود المبذولة الانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، وعلى الرغم من معدل النمو العالي في الاتحاد الأوروبي يلزم عدم الاكتفاء بزيادة مبالغ الاستثمار، بل العمل على تحسين سبل رصد الأموال والتنفيذ.

3- يضبط الاتحاد الدولي للاتصالات وسائر المنظمات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بشؤون التنمية جملة من المعايير التي يحدد على أساسها مدى انخراط هذا البلد أو ذاك في مجتمع المعلومات، وتضبط هذه الهيئات عدداً من المؤشرات القابلة للملاحظة والقياس تتمثل في عدد خطوط الهاتف الثابت بالنسبة إلى عدد السكان، عدد خطوط الهاتف الجوال بالنسبة إلى السكان، عدد أجهزة الحاسوب بالنسبة إلى عدد السكان، عدد مستعملي شبكة الانترنت بالنسبة إلى عدد السكان، مجموع عدد مواقع الويب المسجلة بالنسبة إلى عدد السكان ويمكن بالإضافة إلى هذه العناصر تحديد مؤشرين إضافيين هما نسبة الربط بالشبكة الكهربائية ونسبة الأمية.

كما يمكن تصنيف مؤشرات اقتصاد المعرفة وفقا لأربع فئات مختلفة وهي التالية:

أ- **مؤشرات العلم والتكنولوجيا** مثل البيانات المتعلقة بالأبعا والتنمية، وإحصائيات براءات الاختراع، والمنشورات العلمية، وميزان المدفوعات التكنولوجية ومؤشرات نشر المعلومات والاتصالات.

ب- **المؤشرات المأخوذة من البحوث** حول تنظيم نشاطات الابتكار: لطالما أجريت البحوث حول الابتكار من قبل هيئات وطنية للاستجابة إلى حاجاتها الخاصة، وبالتالي كان من الصعب مقارنة النتائج .

ج- **المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:** أهمية المتغيرات المتعلقة بالموارد البشرية لاقتصاديات المعرفة أمر يقرّ به الجميع، ورغم ذلك ما دال هناك القليل من المؤشرات المعروفة جداً لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة وذلك يعود من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة ولمؤشرات الموارد البشرية مصدران رئيسيان: البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب، والبيانات المتعلقة بالكفاءات أو بمهنة العمال.

د- **مؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** إنّ بيانات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متعدّدة ومتنوّعة جداً ولكنّها تضمّ عيوباً كبيرة، إنه لمن الصعب مقارنتها بين بلد وآخر ومصدر وآخر وغالباً ما تكون غير موثوقة جداً.

إنّ البنية التحتية للأجهزة والبرمجيات ل"الاقتصاد الرقمي" ليست مقاسة بعد بشكل صحيح. في الواقع لا تزوّد حسابات الشركات معلومات خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذه النقائص لا تعوّض إلاّ جزئياً بواسطة البحوث المختصة.

العوامل الأساسية الواجب توفرها لضمان نجاح اقتصاد المعرفة:

1-التعليم: إنّ التعليم ضرورة أساسية من ضرورات نجاح اقتصاد المعرفة، ومن الأمثلة الحية على ذلك تايوان، هونغ كونغ، وغيرها من الدول التي كانت في فترة من الزمن من الدول ذات الدخل المنخفض وتمكنت هذه الدول خلال العقدين الماضيين من أن تتجاوز ذلك بكثير. حيث أصبحت من الدول ذات الدخل العالي، وذلك يعود إلى الاستثمارات الكبيرة في التعليم والتدريب المهني، مما شجع أبناءها على الإلتحاق بالتعليم العالي والتقني.

2-الهجرة: إن الهجرة تفسح المجال للدول لاستقطاب ذوي الكفاءات العالية المدربة، وذات الخبرة الطويلة، مما يجعلها تساهم بكفاءة واقتدار في تطوير اقتصاد المعرفة، لذا يجب أن تكون سياسات الهجرة خالية من القيود السياسية القانونية والمادية، لتسهيل عملية اجتذاب المهارات المطلوبة.

3-البحث والتطوير: إن من المحددات الهامة في اقتصاد المعرفة سرعة الإبداع العلمي والتكنولوجي هذا وتأخذ الدول مراكزها التنافسية في العالم بناءً على قدرتها في سرعة الخلق والإبداع، حيث تنتشر أخبار الأبحاث والإبداع في جميع أنحاء العالم في أجزاء من الثانية.

4- الإبداع: يتطلب البيئة الملائمة، فالدول والمجتمعات التي تتمتع بمستويات علمية عالية وعادات وتقالييد منفتحة تكون هي الأقدر على الإبداع والتقدم.

5-تغير هيكل الصادرات: لقد كانت الصادرات لدول العالم المتقدم والنامية والأقل نمواً تتكون من السلع المادية، أما اليوم فأصبحت الدول المتقدمة تعتمد في صادراتها على إنتاج وتوديع واستعمال المعرفة، أما الدول النامية- وخاصة العربية منها- لا دالت المعرفة تشكل جزءاً لا يذكر من صادراتها، مما يجعلها تقف أمام تحديات اقتصادية كبيرة. وعليه فإن على جميع الدول النامية – وسورية منها- أن تعمل على تبني خطا قصيرة ومتوسطة المدى للتحويل إلى اقتصاد المعرفة، وأن تعمل على إعادة صياغة القوانين والأنظمة المعمول بها بما يتلاءم مع رو العصر، ومفهوم اقتصاد المعرفة، وأن تزيد حجم الاتفاق والاستثمار في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتعليم العالي والمهني والتدريب البشري، لتتمكن من مواكبة التغيرات السريعة في كافة مناحي الحياة، من أجل الولوج إلى عالم اقتصاد المعرفة، والامتزاج الإيجابي في عالم اتخذ من المعرفة والتكنولوجيا الخاصة بها هوية له.

المحاضرة القادمة

مجموعة أسئلة عن اقتصاد المعرفة:

- ما الفرق بين اقتصاد الندرة واقتصاد الوفرة؟
- ما العلاقة بين مفهومي المعرفة والمعلومات؟
- ما واقع أنشطة المعرفة العربية (التعليم، البحث والتطوير، الهوة الرقمية) في ظل اقتصاد المعرفة
- ما خصائص عملية التعلم والتعليم في عصر اقتصاد المعرفة؟